البيرق
البيرق - الجمعة ١٤ تشرين الثاني ٢٠٠٨ - العدد ١٩٦١٠ - السنة ٩٧

افتتاح مؤتمر «الاستثمار في الاستقرار»

السنيورة دعا لخلق اسواق عربية اكبر حجماً ليتمكن المستثمرون من تنظيم مؤسساتهم
سلامه شدد على توسيع الانخراط المصرفي العربي وإيجاد عملة موحدة
طربيه طالب بمواكبة القمة الاقتصادية في الكويت عبر قمة مالية
باسيل اعتبر الاستقرار السياسي شرطاً لتعزيز الاستقرار المالي

* طربيه، السنيورة، سلامه، يوسف وقوفاً للنشيد الوطني *

* جانب من الصف الامامي بحضور النقيب ملحم كرم *

شدد رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة على ضرورة التخلص من الازمة المالية التي تطال البلدان، وقال: مخاطر الازمة المالية كبيرة وابرز تداعياتها الهبوط المفاجئ لاسعار النفط العالمية، كما طالب بربط الدول العربية، وخلق اسواق اكبر حجما ليتمكن من خلالها المستثمرون من تنظيم عمل مؤسساتهم ومواجهة التحديات المقبلة، كاشفا عن قمة عربية سوف تعقد بهدف اصلاح النظام المالي العالمي وتفادي انعكاسات الازمة المالية التي ستطال الدول العربية الفقيرة جراء الركود والفساد السياسي والاقتصادي.

افتتح اتحاد المصارف العربية والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، بالتعاون مع مصرف لبنان، قبل ظهر امس، مؤتمر "الاستثمار في الاستقرار"، برعاية رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة، في فندق فنيسيا.

حضر حفل الافتتاح وزير الاقتصاد محمد الصفدي، وزير شؤون المهجرين ريمون عودة، وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية ابراهيم شمس الدين، وزير الدولة جان اوغاسبيان، ممثل وزير الخارجية والمغتربين فوزي صلوخ الحاج حجل، ممثل وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور ماريو عون خليل حمادة، النواب: امين شري، نبيل دو فريج وناصر نصر الله ونقيب المحررين ملحم كرم وحكام المصارف المركزية في سوريا والاردن والعراق، رؤساء الهيئات الاقتصادية اللبنانية وحشد من المصرفيين اللبنانيين والعرب ورجال مال وأعمال ومهتمون.

طربيه

بعد النشيد الوطني، القى رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس اللجنة التنفيذية لإتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه كلمة قال فيها:

"يسعدني ان أعلن إنطلاقة أعمال المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام ٢٠٠٨ الذي ينظمه إتحاد المصارف العربية والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، بالإشتراك مع مصرف لبنان، وفي حضور هذه النخبة المتميزة من المسؤولين الرسميين ورؤساء الهيئات الإقتصادية ورجال الإقتصاد والمال والمصارف، عربا وأجانب".

أضاف :"وأغتنم هذه المناسبة لأعبر بإسمكم جميعا عن عميق سعادتنا بإنعقاد مؤتمرنا على أرض لبنان الطيبة، بعد أن نجح لبنان في الخروج من أزمته السياسية وعودة مؤسساته الدستورية للعمل الطبيعي بعد إنتخاب فخامة العماد ميشال سليمان رئيسا للجمهورية اللبنانية وتأليف حكومة الإتحاد الوطني برئاسة دولة الرئيس فؤاد السنيورة، وأسارع هنا الى توجيه أطيب التمنيات لهم جميعا بالنجاح في تثبيت مسيرة الإستقرار في لبنان".

وأعلن "ان مؤتمرنا ينعقد اليوم وسط تغييرات مذهلة في السياسة والإقتصاد وأسواق المال تتسم بإنعكاسات متفاوتة النتائج بالنسبة لمنطقتنا العربية وبقية أنحاء العالم. فقد هزت الأزمة المالية العالمية الأخيرة أسس الإستقرار وثوابت الأنظمة المالية في العالم، كما تؤشر إنعكاساتها السياسية على أنها لن تكون أقل أهمية في أثارها الإقتصادية والإجتماعية. كما تتزايد المخاوف في تفاقم الأزمة، وتجاوزها كل المحاولات الدولية لإحتوائها وتخفيف تداعياتها".

وقال: "الإستثمار في الإستقرار" كلمتان لم نختارهما عنوانا لمؤتمرنا بالصدفة، بل تأكيدا على الأهمية القصوى التي ترتديها عملية إعادة الإستقرار الى الاسواق المالية المضطربة. فإهتزاز النظام المالي العالمي أصاب في تداعياته محركات النمو الإقتصادي في العالم أجمع، وإنعكاسات الأزمة ستطال الدول الفقيرة مثلما ستؤثر على الدول الغنية بفعل الكساد الذي سيصيب الإقتصادات جميعا. وإن العودة الى الإستثمار والنمو لا يمكن أن تتم إلا بإجراء تصحيح أساسي على النظام المالي العالمي يعيد الثقة المفقودة، ويؤمن الإستقرار المنشود ويحد من مخاطر حدوث أزمة جديدة، مما يساعد في إعادة خلق بيئة إستثمارية قوية جاذبة للاستثمار والتوظيف".

وأكد طربيه "أنها أزمة عالمية تستدعي ردا عالميا منسقا يشارك فيه اللاعبون الاساسيون على الساحة، ومنهم عالمنا العربي الذي يملك الإحتياطات المالية الكبيرة، والمرشحة لإستمرار النمو بفعل وفرة إحتياطات النفط والغاز. ويأتي مؤتمرنا اليوم ليطالب بمشاركة تمكن المجموعة العربية من إسماع صوتها في قضية إصلاح النظام المالي العالمي لأن الأزمة لم تستثن بلدا، وهي إن كانت تداعياتها محدودة بالنسبة للمصارف العربية، إلا أنها أصابت التوظيفات والإستثمارات العربية في الاسواق الدولية بضرر بالغ، إضافة الى إنعكاساتها السلبية على أسواق المال العربية. لذلك سيدفع مؤتمرنا بإتجاه الدعوة الى إنعقاد قمة مصرفية مالية عربية تواكب القمة الإقتصادية المقرر عقدها في الكويت مطلع العام المقبل، ونعتبر أن مؤتمرنا هذا يشكل النواة الملائمة لهذه المبادرة. لقد أصبح هذا الامر ملحا في ضوء القمم الإقتصادية الدولية التي عقدت أو المنتظر إنعقادها لمواجهة هذه الأزمة والتأسيس لنظام مالي دولي جديد".

وقال: "إن الأنظار تتجه كلها الى الخليج العربي الذي تسجل إقتصاداته معدلات نمو لافتة. إننا نشاهد تدفق الإستثمارات والثروات الى الخليج، والصناديق السيادية بغالبيتها العربية وسيولتها الجاهزة ستعيد صياغة أسواق رأس المال في العالم المتعطشة الى السيولة. هل يمكن تصور هذه القوة إذا أحسن إستعمالها على الصعيد الدولي؟ ولماذا لا يكون للمجموعة العربية بما تمثله من وزن ثقلا أكبر في التصويت وتمثيلا أرفع ومسؤوليات أكبر في إطار المؤسسات المالية الدولية؟"

واشار الى موضوع توظيف الثروة العربية في المنطقة العربية، فقال: "إن طبيعة المرحلة الراهنة، ايها السيدات والسادة، بتداخلاتها الدولية والإقليمية، وبأبعادها الإقتصادية والإجتماعية، باتت تتطلب اليوم أكثر من أي يوم مضى، فتح الاسواق العربية–العربية أمام حركة التجارة والإستثمار والمصارف بكل يسر وفعالية وحرية. لأن التجارة والإستثمار والمصارف تشكل الاقطاب الحقيقية لعجلة التطور والتعاون الإقتصادي العربي، ما يتطلب من الحكومات العربية تحسين البنية القانونية الإستقبالية لإقتصاداتها والتعريف بهذه القوانين وبالفرص الإستثمارية والإقتصادية المتاحة، وتحرير الاسواق العربية من القيود والعراقيل والحواجز التي تعترض التدفق الكامل للإستثمارات والاصول بين دولنا العربية. إن خير توظيف لرساميلنا هو داخل إقتصاداتنا العربية، فنوفر الثروة العربية لأجيالنا اللاحقة بدلا من تبديدها في المنتجات المالية المركبة وأدوات التوظيف السامة التي تنهش أسواق المال الدولية بين كل فترة وأخرى".

وقال: "اننا نتطلع من خلال تحركاتنا وكل التحركات الموازية الى مناقشة ووضع خريطة طريق عربية تتضمن افكارا واقتراحات محددة قد يكون بينها البحث في اطلاق هيئة مشتركة لترقب الازمات ومواكبتها. والتعاون في تنقية تظهير الفرص الاستثمارية المتوفرة في البلدان العربية ومعاونة الحكومات على التطوير المنهجي لمناخات الاستثمار وإزالة كل التحفظات عن مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واعداد المشاريع الملائمة لتوظيفات الصناديق السيادية وشبه الحكومية واخذ العبر مما حصل حتى الآن اضافة الى اعادة النظر الشاملة بالبنية الرقابية بعدما اثبتت الازمة الحاضرة، اهمية دورها في تحصين المؤسسات والحد من تهور اصحاب القرار فيها".

وتابع: "اننا ببساطة ننادي بالعوربة قبل العولمة وليس بديلا لها مع الاقرار المسبق بان الخلافات السياسية تعوق مثل هذه التوجهات الاستراتيجية وتؤخر ما يمكن ان تنتجه من فوائد لدولنا وشعوبنا. ويحدونا الامل الكبير ، بان تشكل المزايا الخاصة للبنية المالية العربية المرتكزة خصوصا على النفط كمورد مالي اساسي والنمو القوي الذي تشهده اقتصاداتنا الدرع المناسب لحصر الاضرار المتأتية من الازمة المالية الدولية".

وأخيرا، أشار "الى التجربة اللبنانية لجهة دور البنك المركزي ولجنة الرقابة على المصارف فضلا عن خبرات المصرفيين في التنبه لخطورة التوظيف في ادوات ومشتقات مركبة. وهذا ما ساهم في تحييد لبنان واقتصاده عن التداعيات المباشرة للازمة المالية الدولية، فيما نأمل ان ننجح ايضا بالحد من الاضرار غير المباشرة. ارجو النجاح لمؤتمرنا في مناقشة هذه القضايا الحيوية والخروج بتوصيات مجدية للمعالجة".

الرئيس السنيورة

بعد ذلك تحدث الرئيس السنيورة، فقال: "أرحب بكم في بيروت، هذه المدينة المتعددة الاهتمامات والأنشطة، مدينة الثقافة والإعلام والمصارف والمؤسسات المالية والخدمات المتميزة في كثير من المجالات الاقتصادية، وقد أتيتم اليوم لتعقدوا هذا الاجتماع وانتم آتون من كل ركن من أركان العالم العربي، وأيضا من أصدقائنا المهتمين في أنشطتنا هذه".

أضاف: "لقد كانت بيروت وما تزال، حاضنة آمنة لأعرق المصارف اللبنانية والعربية، وهي ساهمت عبر التشريعات المؤاتية والمؤسسات المصرفية الرصينة في تطوير العمل المصرفي العربي وتحديثه، وهي تسعى لتبقى دائما أهلا لثقتكم وملاذا آمنا لاستثماراتكم، ومنتدى خصبا لأفكاركم ومبادراتكم. فبيروت كانت وما تزال المكان الرحب والملائم لالتقاء المؤسسات وكذلك المسؤولين العرب في القطاعين العام والخاص من أجل النقاش والحوار والتطوير واستخلاص الدروس والعبر، واستكشاف فرص الاستثمار ومجالات التعاون في أمور كثيرة تهم منطقتنا ومجتمعاتنا العربية".

وتابع: "نجتمع وإياكم اليوم في خضم ظروف مالية واقتصادية عالمية صعبة وغير مسبوقة. فأزمة الأسواق العالمية التي تكشفت منذ عامين تقريبا بداية في سوق الرهونات العقارية الأميركية قد تفاعلت وانتشرت فأصبحت أزمة عالمية ذات امتدادات طالت بلدانا كثيرة وقطاعات اقتصادية عديدة. وقبل أن انتقل إلى موضوع "الاستثمار في الاستقرار"، أود أن أعطي فكرة عامة عن قراءتي السريعة للمسببات الرئيسة والدروس التي يمكن استخلاصها لهذه الأزمة وكيفية الخروج منها".

وقال: "لقد شكل، أيها السادة، عمل العديد من المصرفيين العالميين وممارساتهم، على مدى السنوات الماضية، خروجا عن مبادىء العمل المصرفي السليم وعن الأسس الرصينة الواجب اعتمادها بما خص القطاعات التي يمكن الاستثمار أو العمل فيها والضمانات ومصادرها وحجم ومدى الركون إلى التدفقات المالية المتوفرة لدى المتعاملين. ولقد تمادى البعض من المصرفيين الكبار فلم يأبه بشكل كاف لمخاطر التسليف، حتى الأساسية منها، وأهمل إدارة المخاطر، وراكم الديون إلى مستويات غير محمودة (Leverage) وضخم الميزانيات المجمعة، وأعطى ضوءا أخضر لعلماء الرياضيات والفيزياء لتطوير هندسات مالية ابتعدت كل البعد وفي محصلة الأمر عن الأسس والمعايير الاقتصادية والمصرفية الرصينة حتى لم يعد بمقدور الغالبية الساحقة من المتعاملين في تلك الأدوات المالية على فهم تركيبتها أو قياس وتحديد مخاطرها".

وكما نعلم جميعا، فإن لكل فقاعة مالية نهاية. وقد حلت هذه الفقاعة بداية بأهم قطاع في أهم إقتصاد في العالم، وتحديدا في التسليفات العقارية في الولايات المتحدة الأميركية حيث تمادت معظم المصارف في منح القروض العقارية غاضة النظر عن معايير الجودة الائتمانية، فكان من نتيجة ذلك عواقب وخيمة طالت، ليس فقط الاقتصاد الأميركي برمته، بل الأسواق العالمية والاقتصاد العالمي الحقيقي بفعل ارتباط هذا السوق وأدواته المالية بباقي الأسواق العالمية".

وقال: "ما بدا في بدايته كأزمة سيولة أضحى بداية أزمة ملاءة واستدعى تدخلا اضطرت معه بعض السلطات المالية أو النقدية إلى اتخاذ إجراءات جذرية بما فيها تملك أجزاء كبيرة في بعض المصارف التجارية والمؤسسات المالية في عدة بلدان عن طريق إعادة تكوين رساميلها، فظهر المصرفيون في تلك الدول كمن اهتز توازنه ولم يعد قادرا على إدارة شؤونه بنفسه.

لا بد أيها السيدات والسادة أن يكون لهذه الأمور تداعيات مهمة على النظام المالي العالمي. وقد يدرك الجميع في وقت ليس بالبعيد أن ما جرى كان بسبب الانحراف نحو إيلاء الأهمية إلى التطوير وتحقيق النمو في حجم النظام المالي العالمي وتنويع خدماته وربحيته على حساب الاستقرار والالتزام بالقواعد والمعايير المالية والمصرفية الرصينة. وقد يكون من أهم المرتكزات في الفترة القادمة العودة إلى إعادة توزيع التثقيل باتجاه متوازن بين الاستقرار والابتكار كإحدى أهم النتائج الفلسفية، إذا صح القول، وليس فقط المالية، لهذه الأزمة. كما ينبغي التنبه لأهمية إعادة النظر في المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق بما يحقق المزيد من الإفصاح والشفافية والتأكيد على اعتماد مستويات أعلى من الرصانة المالية في الممارسات وفي الأدوات المالية المعتمدة".

وأكد الرئيس السنيورة "أن عالمنا العربي الذي استفاد من الفورة الاقتصادية العالمية على مدى السنوات الخمس الأخيرة محققا نسب نمو متميزة ساعدت قطاعه المصرفي على التقدم والانتشار وتحقيق أرباح عالية، فانه قد يتأثر بتداعيات الأزمة العالمية لجهة ما قد يتأتى عن الاحتمالات الكبيرة لدخول الاقتصاد العالمي في حالة من الركود الاقتصادي، يشكل الهبوط المتسارع في أسعار النفط إحدى أولى نتائجه.

وتابع الرئيس السنيورة: "لا بد لهذه العاصفة، بل لهذا الإعصار المالي أن ينتهي، وبعدها سوف يجلس الجميع، الحكومات والمصارف المركزية ومؤسسات الرقابة والصناديق والمصارف والمستثمرون ليحصوا خسائرهم ويستخلصوا العبر والدروس على كل الأصعدة، وعندها، أيها الأصدقاء، وبعد انقشاع الرؤية وزوال الغبار الكثيف لهذا الإعصار، لا بد أن يتجلى لنا أهمية العودة إلى الاستثمار في قطاع الاقتصاد الحقيقي، أي الاستثمار في المؤسسات الإنتاجية وعلى اختلاف أنواعها وأحجامها في العالم العربي وفي تنمية التجارة البينية العربية في ظل حاجة الاقتصادات العربية الماسة للاستثمار، لا سيما أن ذلك يمكن تلك الاقتصادات من تحقيق منفعة حقيقية لمواطني تلك الدول ويدفع عنهم غائلة الفقر والمرض واليأس والتطرف ويعود حتما بالمنفعة المجدية على المستثمرين. هذه الاستثمارات الحقيقية، لا الورقية، هي وحدها القادرة على تحقيق نمو وتنمية مستدامة في اقتصادنا العربي، وكذلك تأمين ظروف العمل وفرصه الكافية لشبابنا الوافد إلى أسواق بلداننا العربية بأعداد كبيرة خلال السنوات القليلة القادمة وبما يرفع مستويات معيشة شعوبنا ويحقق تقدما ملموسا على صعيد الاستقرار الاجتماعي والسياسي على حد سواء".

واعتبر انه "لن يكون ذلك سهلا مع المؤشرات التي تدل على دخول الاقتصاد العالمي في حال من الركود الذي قد يكون طويلا وشديدا قد يؤدي ببعض الدول إلى اعتماد سياسات مختلفة كل لحماية اقتصاده من الركود بشكل غير متناسق مما يقود إلى تعميق الأزمة.

إن هذا كله يجب أن لا يشكل بالنسبة لنا مدعاة لليأس وعدم المبادرة. بل على العكس من ذلك فإنه يجب أن يشكل لنا فرصة جديدة وحافزا قويا على إعادة رسم توجهاتنا وسيرنا نحو الوجهة السليمة بحيث نؤكد على أهمية الثقة باقتصادياتنا ومؤسساتنا النقدية والمصرفية والعمل على إجراء التصحيح والإصلاح اللازم لاقتصادياتنا وموازناتنا وفي ممارسات مؤسساتنا المصرفية ويجب ان نحض على ذلك نحو مزيد من التعاون للاستثمار في النمو والتنمية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي".

وقال: "لذلك علينا أيها السادة أن نلتفت أكثر إلى داخل عالمنا العربي لتحفيز وتحريك قوى العرض والطلب الداخلية في بلداننا وتطوير وتوسيع أسواقنا الداخلية وبين بعضنا بعضا وإزالة العوائق والعراقيل التي تمنع التعاون بين هذه الاقتصادات. ومن ذلك أيضا وعلى سبيل المثال التشجيع على إقامة المشاريع المشتركة الهامة بين الدول كالربط الكامل للطرق ووسائل المواصلات والسكك الحديدية بين الدول العربية وازالة العوائق على المعابر بينها وهو الأمر الذي يسهم حتما في خلق أسواق اقتصادية وتجارية ذات أحجام أكبر وإيجاد آفاق أوسع بين دولنا العربية".

يوسف

وتحدث رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية عدنان احمد يوسف، فقال: "يوم إتخذ إتحاد المصارف العربية قراره بعقد مؤتمره في بيروت وأطلق عليه عنوان "الإستثمار في الإستقرار"، لم تكن شرارة الأزمة المالية العالمية قد وصلت الى ما وصلت اليه اليوم. وكنا قد إستشرفنا حدوث هذه الأزمة منذ مؤتمرنا في القاهرة مطلع العام الحالي ومؤتمر باريس قبل ثلاثة أشهر، حيث أطلقنا الصرخة عالية حول أزمة الغذاء العالمي، وإنعكاسات إرتفاع أسعار النفط، وإندلاع أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأميركية. واليوم سنطلقها صرخة مدوية تنطلق مفاعيلها من هذه القاعة والى كل عالمنا العربي".

أضاف: "صرختنا اليوم الى حكوماتنا ومصارفنا المركزية ومصارفنا التجارية والإسلامية، ومؤسساتنا العالمية وقطاعاتنا الإقتصادية. نختصرها بكلمتين "فلنحصن مصارفنا" ونوحد قوانا، قبل فوات الأوان".

وأشار يوسف الى "ان الخوف يتركز الآن على مصير الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تؤمن لقمة العيش من خلال التوظيف، وهذه المؤسسات بحاجة الى تمويل، فهناك بعض الدول تخشى على بنوك، وهناك دول أخرى تعاني مسبقا من بعض الثغرات في إقتصاداتها، وهذه الأزمة تهدد في بعض الدول قطاعات أساسية، وهناك البنوك التي لا تزال على قيد الحياة لم تعد ترغب بالمغامرة في الإقراض، وهناك بعض الدول تعود في التاريخ الى الوراء وأصبح التأمين الجزئي لمصارفها سترة نجاة، وأصبحت البنوك المركزية الكبرة في العالم وحتى الصغرى، المعين الأول للمصارف عندما تدب فيها الحمية وتضع المليارات في الأسواق لتغذية سيولة المصارف، مع العلم ان المصارف المركزية يفترض ان تكون آخر من يستعان به عندما تفشل كل التدخلات".

وقال: "أما في منطقتنا العربية، فالتراجع الشديد الذي شهدته أسواق المال في المنطقة وبالأخص الخليجية منها، يعكس مدى القلق على المستقبل المالي والإقتصادي وليس مستقبل سوق العقارات فقط. وقد فاقم هذا القلق الإنخفاض القوي الذي أصاب أسعار النفط التي تعتبر مصدر سيولة أساسي لهذه الدول". ولاحظ ان "فرص النمو للمستقبل تبدو أقل ما كان متوقعا سابقا، ذلك ان السيولة تدنت، في حين ينتظر ان تصبح أسعار الإقراض أكثر إرتفاعا مما كانت عليه في السابق، وإن انخفاض النمو في القروض الصغيرة سيضع ضغوطا على بعض القطاعات الإقتصادية في منطقتنا العربية، وخصوصا في دول الخليج، وسيسرع عملية التصحيح في أسعار العقارات مما قد ينتج تضخما في أسعار الإقتراض للبنوك". وقال: "ان التباطوء الإقتصادي المتوقع وصعوبة توفير السيولة في الأسواق المالية ستؤثر على أداء الأنظمة المصرفية العربية في الفترة القادمة وحتى نهاية العام ٢٠٠٩".

ودعا الى "التماسك والتعاون بين مصارفنا العربية، لأن ما يجب الإستفادة منه اليوم، هو النظر الى الجوانب الإيجابية في مسيرة عمل المصارف العربية، التي سعت دائما ولسنوات طويلة مضت الى توظيف جزء من رؤوس الأموال العربية داخل منطقتنا العربية، نتيجة لتعدد فرص الإستثمار في المنطقة، وحال هذا التوظيف دون توجه أموال عربية نحو الخارج بحثا عن فرص إستثمار، وكان نتيجة هذه السياسة تحقيق فوائد كثيرة عوائد وفيرة نتيجة لتوظيفاتها، وهو درس آخر يجب أن نستقيه من أزمة المال العالمية الراهنة، بتوجيه جزء أكبر من إستثماراتنا ورؤوس أموالنا الى الإستثمار العربي البيني".

وأكد "ان خضوع المصارف العربية لسلطات رقابية واعية ونشرها موازناتها وأوضاعها المالية بأقصى درجة من الشفافية يسهم بقوة في إسترجاع الثقة بالأسواق، ويقلل من الخسائر الناجمة عن عوامل نفسية، والمطلوب تكاتف الجهود والعمل المشترك والمنسق بين المصارف المركزية العربية، مع إستعدادنا في إتحاد المصارف العربية للاسهام فيها ودعمها بما يحقق مصلحة إنظمتنا المالية والمصرفية وإقتصاداتنا العربية.

وفي هذا المجال، يجب أن نميز من الآن فصعدا بين أساليب وإستراتيجيات العمل المصرفي العربي، فنحن كمصارف عربية ندرك ونعي ما يبقينا بمنأى عن الأزمات، وكل مصرف ومصرفي يعمل في إطار قواعد حذرة ومنضبطة وشفافة، بعيدة عن الإرتجال والطمع، لذلك لم يستطع هذا التسونامي المالي الخطير ان ينا منا إلا بخسائر صغيرة نستطيع ان نتداركها مجتمعين".

ولفت الى ان "استرجاع الثقة بين المؤسسات المالية في بلدان منطقتنا العربية، هي الخطوة الأولى نحو تخفيف القيود المتشددة وغير المبررة على التعاملات في ما بين هذه المؤسسات"، وقال: "فقد لاحظنا وجود إلغاء خطوك إئتمان لمصارف محلية أو خفضها نتيجة إرتفاع مستويات إهتزاز الثقة. لذا، فمن المتوقع أن بقاء الأزمة في إطارها المالي، سيجعل تأثيرها بالنسبة الى المنطقة في مستويات دنيا، حيث من الاصح شمول تأثيرات الأزمة المؤسسات المالية التي لديها إستثمارات في قطاعات ذات علاقة بأزمة الرهن العقاري مباشرة أو بشكل غير مباشرة، مع الأمل بأن تظل الأزمة في ما يخص بلدان المنطقة العربية في إطارها المالي".

باسيل

من جهته، قال رئيس جمعية المصارف الدكتور فرنسوا سمعان باسيل: "يهمني، كرئيس لجمعية مصارف لبنان، أن أركز أمامكم على بعض الحقائق والوقائع المتصلة بأداء القطاع المصرفي اللبناني، الذي بات مجموع موجوداته يقارب أربعة أضعاف حجم اقتصادنا الوطني، فيما يناهز مجموع ودائعه ثلاثة إضعاف حجم هذا الاقتصاد. ثم أن السيولة المتوافرة لدى المصارف اللبنانية، والتي هي من أعلى النسب بحسب المعايير الإقليمية والدولية، أتاحت لبلدنا أن يبقى بمنأى عن المفاعيل المباشرة للأزمة المالية العالمية، خصوصا" وأن ٨٨٪ من الحاجات التمويلية للمصارف اللبنانية تتأتى من الودائع، التي تعود بمعظمها لعملاء لبنانيين، مقيمين ومغتربين، ما جنب قطاعنا المصرفي الافتقار إلى السيولة الكافية، كما حصل في عدد من الأسواق الناشئة".

افتتاح مؤتمر «الاستثمار في الاستقرار»

أضاف: "إن قدرات القطاع المصرفي اللبناني تتيح له تأمين الحاجات التمويلية اللازمة للقطاع الخاص، في نشاطه المحلي وتوسعه الإقليمي، من دون التقصير في تأمين الحاجات التمويلية للقطاع العام، والتي نأمل أن تتراجع تدريجا من خلال المساعي المبذولة للحد من عجز المالية العامة ومن مديونية الدولة. وهكذا، يتبين بل يتأكد أن القطاع المصرفي اللبناني أثبت، مرة جديدة، وفي ظل ظروف بالغة الصعوبة، قدرا عاليا من المناعة والاستقرار بفضل حكمة وسهر السلطات النقدية والرقابة، من جهة، وبفضل التزام الإدارات المصرفية، بأصول العمل المصرفي السليم، وعدم الانجرار وراء مجازفات شديدة الخطورة، من جهة ثانية".

وأكد باسيل "أن هذه المتانة التي يتمتع بها قطاعنا المصرفي، من شأنها أن تشجع على مزيد من تدفق الاستثمارات العربية إلى لبنان، والتي نرجو ألا تتركز على القطاع العقاري فحسب، بل أن تطاول أيضا وبخاصة مختلف القطاعات الإنتاجية والسياحية والخدماتية، ولا سيما على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم".

وقال: "يبقى أننا نتطلع بمزيد من التفاؤل إلى الآفاق المستقبلية لأوضاع لبنان، مع التقدم المحرز منذ توقيع اتفاق الدوحة ، وانتخاب رئيس جديد للجمهورية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، واستئناف الحياة التشريعية الطبيعية في البلاد".

وأعلن "أن الاستقرار السياسي شرط لا غنى عنه لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي ، كما لتوفير مقومات النمو المطرد، المتوازن والمستدام. وهذا ما يرتب على القيادات السياسية المحلية مسؤولية مزدوجة:

أولا، لجهة ترسيخ أجواء المصالحات السياسية والحوار الوطني الذي يقوده فخامة رئيس الجمهورية، والذي يحظى بدعم عربي ودولي ، ويلقى ارتياحا كبيرا لدى المواطنين الراغبين في الخروج سريعا من نفق المحن الأليمة التي امتدت سنوات طويلة.

وثانيا، لجهة الإفادة من بقاء لبنان بمأمن من المضاعفات السلبية للأزمة المالية العالمية، والمضي قدما في إقرار الإصلاحات الاقتصادية والمالية المنتظرة لاستكمال تنفيذ مقررات باريس –٣ ، على نحو يسهم في خلق المزيد من فرص العمل ورفع معدلات النمو، وتحسين مستوى رفاهية اللبنانيين".

سلامة

بعدها، تحدث حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، فقال: "في مطلع هذا العام، كانت الأسواق والمصارف المركزية والمحللون الإقتصاديون على قناعة بأنه على العالم مواجهة مخاطر التضخم ، وكان التخوف من تراجع أكبر للدولار الأميركي تجاه سائر العملات وبالأخص اليورو.

في مطلع هذا العام كان البنك الدولي ينظم الندوات لمكافحة المجاعة ولتلافي الآثار السلبية لارتفاع المواد الغذائية والنفط. في مطلع هذا العام كان التوقع بأن يستمر النمو في الدول الناشئة وبأن يزيد الطلب لدى هذه الدول، فتوجهت الاستثمارات نحوها وارتفعت أسعار النقل.

أتت التطورات المالية والإقتصادية معاكسة تماما لكل هذه الاعتقادات، وكان التصحيح الذي فرضته الوقائع على هذه التوقعات حادا وكاد أن يطيح بالنظام المالي العالمي. ونحن لا نزال في خضم أهم أزمة مالية عرفتها الإنسانية اذ توسعت لتشمل معظم القطاعات وأدت الى إدخال الدول الصناعية في ركود إقتصادي".

وأشار سلامة الى ان "من أهم نتائج هذه الأزمة:

– التبدل العقائدي الذي حدث، حيث عاودت الدولة تمويل القطاع المالي والمؤسسات الهامة في القطاعات الاخرى وتوسع حجمها في الإقتصاد عكس ما كان يحدث منذ الثمانينات.

– عودة الولايات المتحدة – ولو أن الأزمة طالتها – لتتزعم العالم اقتصاديا، فعامت عملتها وبدا اليورو عملة يصعب اعتمادها كعملة للتداول في التجارة العالمية.

– عودة صندوق النقد الدولي، وبدفع من الولايات المتحدة، ليكون الممول والمسيطر على المصير المالي والاقتصادي لعدة دول ولا سيما في أوروبا الشرقية، وسوف يقوم البنك الدولي قريبا بدور رائد لتمويل مشاريع إنمائية في العالم. وسيصعب تغيير موازين القوى ضمن هذه المؤسسات وخلق مؤسسات تنافسها كما كان مطروحا من قبل الدول الآسيوية.

– تراجع أسعار السلع والمواد الأولية والنفط، وتراجع الطلب عامة، ما أدى الى إعادة تحجيم دول كانت تشهد نموا مهما مستقطبة الجزء الأكبر من الثروة العالمية نحوها، ومن هذه الدول الصين والهند وروسيا والشرق الأوسط والبرازيل وغيرها..علما أنه، وتبعا لصندوق النقد الدولي، اذا كان سعر برميل النفط دون الـ٧٠ دولار سيؤدي ذلك الى ضغط على السيولة حتى في الخليج العربي.

– تراجع قيمة البورصات العالمية وتحطم ثلث الثروات العالمية المستثمرة بها والمتكلة على صعودها لدعم الاستدانة بغاية الاستثمار والاستهلاك، مما كان مولدا لتورمات بالأسهم والعقارات والمواد الأولية يتم تصحيحها الآن بشكل غير منظم من خلال تصفيات تقوم بها المصارف والصناديق المضاربة.(Funds Hedge)

- نهاية أسطورة مصارف الأعمال مع إختفاءBear Steam وإفلاس Lehman وانضمام Merrill Lynch الى Bank of America وتحول GoldmanSachs وMorgan Stanley الى مصارف تجارية.

– نهاية المصارف المتخصصة أكان في التسليف العقاري أو التسليف للاستهلاك ، وهذا ما نراه من خلال وضع يد الدولة في الولايات المتحدة على الـFamieMae والـFreddie Mac وتحول الـAmerican Express الى مصرف تجاري. وقد رأينا نفس التوجه في أوروبا، Dexia - BlackRock - HypoBank.

- العودة الى تخفيض حجم الدين مقارنة بالأموال الخاصة في القطاع المالي واعتماد السيولة كمعيار يضاف الى الكفاية الرأسمالية، وهذه السيولة موجودة في المصارف التجارية. وتخفيض المديونية عامة هو بالفعل العنوان الأساسي مع العودة لحصر عمليات التمويل بالمصارف التجارية. وهذه إستراتجية طويلة الأمد، وربما تكون موجعة للاقتصاد في البداية، ولكنها أسلم على المدى المتوسط والطويل. فلقد قضي على مهندسي الاسترسال في المديونية أي مصارف الأعمال والمصارف المتخصصة والمسوقين للاستدانة المباشرة للشركات من الأسواق عبر السندات، لذا سيضبط دين الشركات او شراؤها دون رقيب، فستتراجع عمليات الـLBO ، وهذا ما يفسر تراجع أسهم أو قيمة مؤسسات. KKR- BlackStore- News Corp- Citadel الخ...

– وضع الرقابة على أسواق المشتقات المالية وتنظيمها من خلال إدراج أدواتها في بورصات منظمة كما أقر مؤخرا في الولايات المتحدة، وربط هذه الأدوات بإيداع هامش من المال من قبل مصدريها او مشتريها.

– تقليص دور وحجم الصناديق المضاربة (Hedge Funds) بغية تخفيض المضاربة وتخفيف حدة التقلبات في الأسواق الثانونية على اختلافها، والحد من عمليات التمويل الخارجة عن معايير المصارف التجارية. ونحن نشهد اليوم أزمة في قطاع هذه الصناديق، وسحوبات تؤدي الى تصفية أصولها بأي سعر، وربما تكون هذه الحلقة الأخيرة للتصفيات غير المنظمة (deleveraging).

وأكد حاكم مصرف لبنان "أن نظام التمويل المستجد والمتكل على الدولة والمصرف التجاري مناسب لعالمنا العربي"، وقال: "إن مصارفنا في العالم العربي تجارية، وضعفنا أن بعضها وسع نشاطه ليشمل تمويل الاستثمار والاستهلاك دون فصل هذه النشاطات عن المصرف التجاري. هذا لم يحصل في لبنان ولن يحصل إذ أنه غير مسموح. فإذا قام المصرف التجاري بتأسيس مصرف أعمال، عليه أن يكون مفصولا عنه، وبرأسمال خاص به. وإذا سعى الى التسليف العقاري او التسليف على الأسهم ، فيكون ذلك ضمن ضوابط محكومة بتعاميم مصرف لبنان".

ورأى سلامة "ان مصارفنا في المستقبل ستواجه، ونظرا للتغييرات الحاصلة والتي ذكرناها، منافسة نوعية تجعلنا ندعو الى توسيع وتعميق الانخراط المصرفي العربي والى ايجاد عملة موحدة لكي لا يبقى النمو والتبادل التجاري في منطقتنا مرتبطين بعملات غير عملتنا والتمويل عامة من خلال مصارف ليس لها مصالح دائمة معنا".